March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

مجلة كلية التربية للبنات
مجلة فصلية علمية محكمة في العلوم الانسانية والاجتماعية تصدرها كلية التربية للبنات-
جامعة بغداد-العراق
Journal of the College of Education for Women
A Refereed Scientific Quarterly Journal for Human and Social Sciences Issued by the College of Education for Women-University of Baghdad-IRAQ

Received: July 3, 2020
تاريخ الاستلام: ٢٠٢٠/٧/٣
Accepted: October 26, 2020
تاريخ القبول: ٢٠٢٠/١٠/٢٦
Published: March 28, 2021
تاريخ النشر الإلكتروني: ٢٠٢١/٣/٢٨

DOI: http://doi.org/ 10.36231/ coedw.v32i1.1468

# Social Protection and its Impact on the Cohesion of Vulnerable Groups: A Field Study of a Sample Social Protection Network Beneficiaries

**Dina Dawood Muhammad Al-Mawla**
Assistant Professor at the Department of Sociology/ College of Education for Women/ University of Baghdad
dina.dawood@coeduw.uobaghdad.edu.iq

## Abstract

Social protection meets different aspects of the needs of vulnerable groups, such as the economic, health, education, and family relations and ties in the Iraqi society. This is because vulnerable groups have suffered from social and economic influences that have negative implications on the social reality as a whole. Poverty is a case in point, which paved the way to frequent setbacks that have led to social structure instability. Accordingly, the present study aims to examine the role and effect of the Net of Social Protection Program in equally distributing social protection to curb or mitigate any negative consequnces that might happen to the poor segments and vulnerable people, who are succeptible to shocks, such as: the orphans, unemployed, disabled and the poor. Since such a step reduces poverty rates, the Ministry of Labor and Social Affairs has sought through its social protection network programs to achieve equality, the biggest achievement to the country. Having examined the issue, the researcher has found that there is no social justice in distributing material guarantees to the poor or the people in need. There are several individuals whose names are registered in the lists of the people in need. Such names are either fake or belong to people who do not really need such aids. According the puposes behind the present aims are to: maintain fairness in distributing cash collaterals for the people who live below the poverty line in need, overcome the difficulties of coping with the poor community, deal with those people positively, and uplift them. The study has concluded that the number of poor people is increasing in the Iraqi society. Besides, such groups of people need to be respected, severed and provided with a decent way of living. All such rights are part and parcel of human rights.

***keywords***: Financial benefits, poverty, social protection, vulnerable groups

# الحماية الاجتماعية وإثرها في تماسك الفئات الهشة: دراسة ميدانية لعينة من مستفيدي شبكة الحماية الاجتماعية

**دينا داود محمد المولى**
استاذ مساعد في قسم علم الاجتماع/كلية التربية للبنات/جامعة بغداد
dina.dawood@coeduw.uobaghdad.edu.iq

## المستخلص

تهدف الحماية الاجتماعية في تلبية احتياجات الفئات الهشة في جوانب عديدة مثل الاقتصادية والصحية والتعليمية ومن ناحية أخرى من حيث العلاقات الأسرية والروابط في المجتمع العراقي وعانت المجموعات الهشة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي كان لها تداعيات على الواقع الاجتماعي ككل وأولها الفقر والذي فتح بدوره الطريق إمام النكسات المتكررة التي أدت إلى عدم الاستقرار في البنية الاجتماعية من هنا كان الهدف الدراسة هو التقصي عن دور برنامج شبكة الحماية الاجتماعية في تحقيق المساواة في الحماية الاجتماعية وتأثيره في الحد من أي انتكاسات قد تحدث لاسيما على الشرائح الفقيرة والمجموعات الأكثر عرضة لهذه الصدمات مثل الأيتام والعاطلين عن العمل والمعوقين والفقراء كل هذا تحت البند والسعي إلى الحد من معدلات الفقر من بين كل هذه المنحنيات سعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من خلال برنامج شبكة الحماية الاجتماعية لتحقيق المساواة وهو الجزء الأكبر من انجازها على الدولة ولكن بعد إن نطرح المسالة في مجال البحث لاستكشاف عمقها وجدنا انه لا توجد عدالة اجتماعية في توزيع الضمانات المادية على الفقراء والمحتاجين حيث وجدنا إن هناك العديد من الأشخاص المسجلين في قوائم المحتاجين وإنهم لا أساس لهم أو قد لا يكونون مؤهلين للحصول على هذه الضمانات وقد وضع هذا البحث ضمن الأهداف الرئيسة للتأكيد على شبكة الحماية اجتماعية من خلال تحقيق العدالة في توزيع الضمانات النقدية للمحتاجين تحت خط الفقر والتغلب على الصعوبات لمرافقة المجتمع والتعامل معهم بشكل ايجابي ومحاولة النهوض بهم وواقعهم من جميع الجهات ومن أهم نتائج البحث تبين إن عدد الفقراء في ازدياد حيث أكد على احترام وخدمة الفئات الهشة وتوفير حياة كريمة وهو جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

***الكلمات المفتاحية***: الحماية الاجتماعية ، الإعانات المادية، الفقر، الفئات الهشة

March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

## ١ـ المقدمة

الحماية الاجتماعية هي تلك التدابير التي تضمن إن يكون باستطاعة كل فرد من أفراد المجتمع بمختلف أعمارهم الحصول على جميع البرامج والخدمات الأساسية والصحية مما يجعلهم يعيشون حياة كريمة لهذا تم النص عليها في عدد من وثائق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية وكذلك في التشريعات الوطنية اعترافا بان الحماية الاجتماعية حاجة إنسانية وأداة فعالة لتوفير دخل امن وتجنب الفقر وعدم المساواة والحد منهما وتحقيق العدالة الاجتماعية من اجل ارتقاء المجتمع العراقي مع المجتمعات المتقدمة التي توفر لهم حكوماتهم كافة المستلزمات ووسائل الحياة اليومية. فلابد من رفع المستوى المعاشي للإفراد والاهتمام بالأسر الفقيرة وإيجاد نظام تكافل اجتماعي الذي يشمل أنظمة المساعدة الاجتماعية برامج مصممه لمساعده الفقراء ودعمهم وتحسين معايير معيشتهم ولاسيما الأسر الأكثر فقر التي تحتاج إلى دعم مثل الأسر التي ليس لها معيل لدعمهم وتلبية احتياجاتهم الاجتماعية لرفع من معنوياتهم وتحسين معايير معيشتهم لابد من تدخلات من قبل الدولة بمساعدة اجتماعية إلى الفقراء المحتاجين مثل معاقين جسديا أو عقليا أو الأيتام وتوفير لهم إعانات نقدية و عينية التي يحتاجونها بأوقات الأزمات فلابد من الحماية الاجتماعية بشكل عام إن تساعد الأفراد والأسر لاسيما الفقراء والضعفاء على مجابهة الأزمات والصدمات والعثور على فرص عمل وتحسين الإنتاجية والاستثمار في صحة أطفالهم وتعليمهم وحماية كبار السن وتوفير خدمات الحماية الاجتماعية للجميع بشكل عادل هو أمر محوري لتحقيق هدفها لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك وتحقيق الاستقرار لهم وتحريرهم من ضغوطات الحياة لكن في العراق في تشريع شبكة الحماية الاجتماعية لعام ٢٠٠٥هو عدم كفاية قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦لسنة ١٩٨٦المعدل وعدم تمكنه في معالجة وتقليص نسب الفقر لذلك شرع برنامج شبكة الحماية الاجتماعية للعمل على توفير مستلزمات حياة أفضل للأسر معدومة الدخل وتمكنها الاندماج في المجتمع وارتفاع نسب البطالة وعدم المساواة في توزيع الرواتب الحماية لأشخاص لا يستحقون وهم بالأصل أغنياء وأصحاب مهن حرة فلابد من معالجة هذه الأمور لأنه أمر خطير يهدد كيان الأسرة ويذهب بهم إلى الانحلال والتفكك والفقر، فمشكلة البحث بان جميع الإفراد بحاجة إلى الأمن والحماية الاجتماعية متطلب من متطلبات الحياة لتحقيق الاستقرار والطمأنينة بكافة أمورهم لكن هناك بعض الأسر تحتاج إلى دعم اقتصادي لأنها أكثر فقرا وليس لهم معيل لتحقيق متطلباتهم اليومية فهم بحاجة إلى دعم من قبل الدولة بتوفير إعانات نقدية لتسير أمورهم وحياتهم اليومية ومنعهم من الوقوع في براثن الفقر والتفكك واتخاذهم طرق غير شرعية تؤثر في حياتهم وحياة المجتمع وهنا يتطلب سياسات اجتماعية فاعلة تحد من احتمالات الانحلال بتوفير طرق صحيحة ومصدر للمعيشة كراتب شهري من الدولة يكفيهم لتلبية متطلباتهم ومساواتهم مع الآخرين، وهذه الأعباء تقع على السياسة العامة للدولة وفي مقدمتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للوقوف معهم لتجاوز صعوبات الحياة ومنها عدم توفير الحماية الاجتماعية بشكل كافي ومتساوي للفقراء والمهمشين والفئات الهشة الذين يعانون من مشاكل اجتماعية واقتصادية متراكمة، وان إهمال المشاكل وعدم توفير حماية اجتماعية للأسر الفقيرة ربما يؤدي إلى مشكلات تتناسل من بعضها في المجتمع، ومنها مشكلات الجريمة، الانحراف، السرقة، المخدرات، الانتحار، والهجرة ... وغيرها، وهذا الوضع يتطلب تقديم كل ما يحتاجون له من دعم مادي ومعنوي للفئات الهشة من الفقراء ومساعدتهم لمواجهة المشاكل التي يعانون منها من خلال توفير المال الكافي أو فرص العمل فأهمية البحث تبرز في ظل التهميش والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعاني منها اسر الفقراء، وعدم الاهتمام بهم بشكل ممتاز من قبل بعض المؤسسات وهي الفوارق الكبيرة والواسعة في توزيع رواتب الحماية الاجتماعية وهناك أشخاص لا تستحق الرواتب لأنهم أغنياء بالأساس وأما الفقراء الأصليين هم ضحايا لذلك لان الفقراء يمثلون طبقة واسعة في المجتمع تبرز أهمية البحث في طرح موضوع جديد في الدراسات الاجتماعية وهو الحماية الاجتماعية لأسر الفقراء كما تبرز أهمية البحث في ظل التغيرات التي تحدث في ثقافة المجتمع العراقي في القوانين لثقافة المجتمع التي قد تأثر بشكل أو أخر على الفقراء من النواحي الايجابية أو السلبية، ويأتي هذا البحث ليسلط الضوء على الحماية الاجتماعية والأسر الفقراء والتي تعاني من تهميش اجتماعي أو اقتصادي، فالهدف من ذلك و *بالاستناد* إلى المراجعة الانتقائية والتحليلية العلمية والميدانية، وفي ضوء معايشتنا لواقع المجتمع العراقي، نشير في هذا المقام إلى أن بحث أسباب وأنماط الفقر والتهميش الأسري لا ينفصل عن عناصر ومكونات البناء الاجتماعي وما ينطوي عليه من مشكلات لهذا تسعى الدراسة الحالية حول الحماية الاجتماعية للفئات الهشة إلى تحقيق أهداف الآتية:

١. تحديد دور شبكات الحماية الاجتماعية فيتخفف من مشكلة الهشاشة..
٢. تحديد الوسائل التي تستخدمها شبكات الأمان الاجتماعي والمعوقات التي تواجهها للتخفيف من ظروف الهشاشة.
٣. التعرف على مدى فاعلية برامج الحماية الاجتماعية في التخفيف من مشكلة الهشاشة لدى الأسر المشمولة بها.
٤. تقييم مدى كفاءة شبكات الحماية الاجتماعية وسلبيات وإيجابيات برامجها من خلال مؤشر لوضع اقتصادي والمعاشي للمشمولين بها.

## ٢ـ الجانب النظري

### ٢ـ١ *مفاهيم ومصطلحات الدراسة*

يعد تحديد المفاهيم العلمية امرأ ضرورياً في أي بحث علمي إذ من واجب الباحث إن يعمل بتحديد مفاهيم ليسهل للقراء بادراك معاني البحث، فالمفهوم "على انه البناء الذهني الذي يبسط فهم جانب من جوانب الحقيقة يعتمد علماء الاجتماع على عدد كبير من المفاهيم التي تستخدم كما لو كانت دالة أو علامة في الطريق كما هو الحال في العائلة، الاقتصاد، النوع (الجندر) العنصر والطبقة الاجتماعية"(الدعمي، ٢٠١١، ص٤٥). كما هناك مفاهيم كثيرة ومن أبرزها كما يأتي:

March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

**٢-١-١ الحماية الاجتماعية**: هي المساعدة الاجتماعية للأسر المهمشة وتكون بشكل منتظم وعادة ما يتم تقديمها من قبل الدولة فهناك تعاريف كثيرة ومن أهمها:

- **الحماية الاجتماعية**: "هي جميع المبادرات العامة والخاصة التي تقدم تحويلات الدخل أو الاستهلاك للفقراء وحماية الضعفاء ضد مخاطر المعيشة وتحسين الوضع الاجتماعي وحقوق المهمشين" (كاظم، ٢٠١٧، ص١٦).
- **الحماية الاجتماعية**: "أنها إجراءات يتم اتخاذها لمعالجة أوضاع المجتمع الأكثر فقرا والأكثر عرضة للانكشاف أو المهمشين اجتماعيا" (عمار،٢٠١٧، ص٣٢).

*أما التعريف الإجرائي للحماية الاجتماعية*: هي مجموعة من التدابير أو البرامج أو السياسات التي توفر الحماية للأفراد من المخاطر التي تواجههم وان يعيشوا في مستوى يكفل لهم الحياة الكريمة، و تختلف قوانين الحماية الاجتماعية من دولة إلى أخرى.

**٢-١-٢ الفقر**

يعبر عن الفقر في المجتمعات كافة بأنه العوز والحرمان لفئة معينة من فئات المجتمع كما هناك تعاريف كثيرة لمفهوم الفقر ومن أبرزها كما يلي:

- والفقر عند ابن منظور في لسان العرب (هو عدم قدرة الفرد على تلبية احتياجاته الأساسية واحتياجات من يعوله) (بن منظور،١٩٨٣، ص ٢).
- الفقر يعني الحرمان وعدم تحقيق الرغبات وهو يعد على رأس أسباب الانحراف واهم دوافعه (أبو شوشة،١٩٩٤، ص٩٠).

أما التعريف الإجرائي للفقر: هو الحرمان أو حالة يحتاج فيها الفرد إلى موارد مالية وقد يختلف مقياس الفقر من دولة إلى أخرى وعدم قدرتهم على ممارسة الحد الأدنى من مستوى المعيشة بشكل عام.

**٢-١-٣ التهميش**

تم صقل مفهوم التهميش تدريجيا واظهر قدرة على تفسير تراكم عمليات لها أصولها في قلب السياسة والاقتصاد *التهميش* والمجتمع لهذا ظهر بعدة مفاهيم من أبرزها:

-**التهميش لغة**: "شعور الفرد بالاستثناء من الكمال والحياة الاجتماعية التامة عن المستويات الفردية والشخصية المتبادلة والمجتمعية وسيطرة ضعيفة على حياته وعلى الموارد المتوفرة له وفقد الاهتمام الإيجابي بالحياة الحاضرة والمستقبل" (غجر،٢٠١٤، ص ١٧).

-**التهميش اصطلاحا**:

الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمن يعيشون خارج الأطر الاجتماعية التقليدية، ورغم أن ممارسات الإقصاء نحو الأفراد والجماعات والمناطق يعود إلى بداية الزمن، فإن المصطلح لم يبرز إلا على خلفية أزمة السبعينيات من القرن الماضي حيث وفرت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن الأزمة الظروف لإجراء نقاش جديد للمعاني والاستخدامات للمصطلحات مثل الفقر والإقصاء وفي حين كان لمصطلح الفقر تراث طويل من التعريفات وترسيم الحدود والتطبيقات الكمية والتوعية فقد كان الإقصاء يأخذ طريقه أولاً ببطء ثم بسرعة أكبر في البلدان اللاتينية في أوروبا ثم دخلت مفرداته مؤسسات الاتحاد الأوروبي (عوض،٢٠١٢، ص ٦).

إما التعريف الإجرائي للتهميش: وهي الأسرة التي تعاني من التهميش على مختلف أنواعه وقد يكون تهميش اجتماعي أو اقتصادي .... الخ ولا يوجد احد يهتم بهذه الأسرة.

**٢-١-٤ الفئات الهشة**

تطلق اللجنة الوطنية للسياسات السكانية مصطلح (فئات السكان الهشة) على أصناف عديدة من السكان كالأرامل والايتام وكبار السن والاطفال المشردين والمعاقين والخارجين عن القانون، ومن المؤكد بأن المجتمع العراقي الذي شهد سلسلة متلاحقة من اعمال العنف والارهاب قد ازدحم بأصناف متعددة من أشكال العوق الاجتماعي (كاليتم والترمل) والبدني كالعجز عن الحركة والمشي والعمى الى جانب أصناف العجز العقلي والنفسي وغيرها، وعلى الرغم من ان دستور العراق الدائم ٢٠٠٥ قد التفت الى قضايا الفئات الهشة، حيث أكدت المادة (٣٢) منه على رعايتهم وكفالتهم بغية دمجهم في المجتمع، وان هناك جهوداً تبذل من قبل الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني، إلا ان حصراً شاملاً لهذه الفئات لا يتوفر حتى الآن، أن الإخفاقات في الكثير من الميادين الخدمية والاجتماعية صاحبها تلكؤ واضح في تنفيذ السياسات والأنشطة والبرامج المرسومة. إذ بات واضحاً عدم تحقق المردود المطلوب في معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي وفي نوعية الحياة السكانية، ولاسيما عند الفئات الهشة، حيث ظلت نسب البطالة مرتفعة خصوصاً بين الشباب والنساء، كما ارتفعت تكاليف المعيشة لغالبية السكان، وانخفض الإنفاق الحكومي على خدمات الصحة العامة والصحة الإنجابية والتعليم، واتسعت دائرة الاختلالات والفجوات بين المناطق والمجموعات والأفراد (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، ٢٠١٢، ص ١٧٢).

***٢-٢ الحماية الاجتماعية في العراق: المسار والتحديات***

يعد موضوع الحماية الاجتماعية من أهم الموضوعات المهمة و الحيوية و المتجدد بالاستمرار لأنه من الموضوعات التي تدور في خلد علماء الاجتماع والدراسات الإنسانية في عالمنا المعاصر لأنه أصبح الهاجس اليومي تقريباً لكل إنسان يعيش الآن فوق سطح المعمورة ويطمح في حياة ذات رغد وسعة ملؤها العدل والإسلام وقوامها التراحم والتكافل الاجتماعي (الصالح، ١٩٩٩، ص ١١).

وهنا يتقارب مفهوم الحماية الاجتماعية مع مفاهيم الضمان الاجتماعي والتامين الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي فان مفهوم الضمان الاجتماعي يشير إلى جميع أنواع الإعانات النقدية والعينية التي تقدم للحماية من عدة مخاطر كالفقر المزمن وانعدام الدخل من العمل أو عدم كفايته بسبب المرض وشيخوخة أو الإصابة أو البطالة أو الوفاة المعيل وعدم كفاية الدعم العائلي، أما مفهوم التامين الاجتماعي فانه يقتصر على نوع محدد من برامجا لضمان الاجتماعي الكامل أو شكل جزئي ويستعمل لتخفيف من نتائج الظروف والمخاطر التي يتعرض لها الإفراد. أما الحماية الاجتماعية مضمونها

March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

أوسع من المفهومين السابقين ليشمل إشكال الضمان الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية فهي تشمل جميع المبادرات العامة والخاصة التي تقدم تحويلات الدخل أو الاستهلاك الفقراء وحماية الضعفاء ضد مخاطر المعيشة وتحسين الوضع الاجتماعي وحقوق المهمشين، وتعد شبكات الأمان الاجتماعي مشاريع أو برامج للتحولات غير القائمة على الإسهامات تستهدف في العادة الفئات الهشة والفقراء وذلك لمواجهة تداعيات الظروف والإخطار الاستثنائية مثل الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والحروب لذا فهي تستهدف مساعدة هذه الفئات على تحسين فرص كسب الدخل والفقر والحصول على فرصة عمل مدرة للدخل في عام ٢٠٠٥ أنشئت شبكة الحماية الاجتماعية من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتوزيع الدخل لصالح الفقراء وتوفير ما يمكنهم من مواصلة حياتهم اعتماداً على معيار دولار يومياً الذي اقترحه البنك الدولي وكانت الوزارة تطبق قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦ لعام ١٩٨٠م، مع تعديل التعليمات لتلاءم التطور المعيشي الجديد لتكون (٥٠ ) إلف دينار للفرد الواحد الذي يشكل أسرة مستقلة و(٧٠) إلف دينار للأسرة المتكونة من شخصين ويصل مبلغ الإعانة إلى (١٢٠) إلف دينار للأسرة المتكونة من ستة أشخاص وهو الحد الأعلى للإعانة الاجتماعية وقد تزامن إنشاؤها مع بداية عدد من الإصلاحات الاقتصادية التي ترتبط برفع الدعم عن بعض السلع وفي مقدمتها المشتقات النفطية وتشمل الفئات المستفيدة من نظام شبكة الحماية الاجتماعية والعاطلون عن العمل المطلقة، واليتيم القاصر، و أسرة النزيل، أسرة المفقود، و العاجز عن العمل كلياً بسبب المرض أو الشيخوخة، رب الأسرة العاجز عن العمل بسبب الأعمال الإرهابية بنسبة ٥٠ % فأكثر، الأرملة والمهجرون ... الخ.. وعدّ قانون الحماية الاجتماعية ذي العدد (١١) لسنة ٢٠١٤ بداية مرحلة جديدة في نظام الحماية الاجتماعية باتجاه الشمول الأوسع والمزيد من الاستقرار المؤسسي، وقد ألغي هذا القانون العمل بقانون الرعاية الاجتماعية ذي العدد (١٢٦) لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته الذي أستمر العمل به مدة ٣٥ عاماً، ويعد القانون الجديد قانوناً شاملاً لنظام الحماية، وخطوة على طريق بناء نظام الحماية متقدم يستلهم تجارب بعض البلدان المتقدمة ويتجاوز السلبيات التي تضمنتها القوانين السابقة، على إن تطبق أحكامه على الأسر الفقيرة، كما أن (المادة ١/ أولا) وتضمن عدداً من البنود المرنة التي تتيح تعديل آليات الاستهداف والفئات المشمولة ومقدار الإعانة من دون الرجوع إلى السلطات التشريعية وأعطى القانون بعض المرونة في شمول فئات أخرى فقد منح مجلس الوزراء هذه الصلاحية بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية (كاظم، ٢٠١٧، ص ص ١٧-٢٩).

ومن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وكفلها الدستور العراقي ٢٠٠٥ إن تلتزم الدولة بتوفير الرعاية والحماية الاجتماعية لأبناء المجتمع من خلال التدابير والإجراءات الوقائية هدفها الأساس التخفيف من الفقر والعوز المادي وبناء على ذلك بدا تنفيذ مشروع شبكة الحماية نهاية ٢٠٠٥ من خلال تقديم الإعانات إلى الفقراء والفئات الهشة من خلال المساعدات ومعاشات بشكل دفعات نقدية وقد سجلت المبالغ المدفوعة إلى الفئات خلال الأعوام (٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١) بين (١٤٢،٥٥٢و١٥٠,٦٨٤و٤٦٢٦٤٤) مليون دينار من خلال أربعة دفعات سنويا وبإمكان الحماية الاجتماعية إن تخفض من مخاطر الفقر وتخفض على المدى القصير من تأثيرات الإصلاح الاقتصادي ولكنها لا يمكن إن تحل محل الأمن والنمو الاقتصادي المستمر بما يستوجب إيجاد الجسور الممتدة لتحقيق الهدفين معا من خلال تمكين الفئات الفقيرة والمهشمة وتعزيز قدراتها الإنتاجية كفئة فاعلة وناشطة بالمجتمع بما ينقل الفقراء وتعزيز خيارات اندماجهم في المجتمع ليكونوا جزءا من عملية إنتاجية تسعى إلى تغيب الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي بما يعمل على تحقيق كل التنمية والعدالة الاجتماعية (مصطفى، ٢٠١٦، ص ص ١٩٧-١٩٩)

**٢-٣ شبكة الحماية الاجتماعية وتأثيرها على واقع الفئات الهشة**

تشكل سياسات الكفاح ضد الفقر والحرمان احد ابرز الأولويات في الاستراتيجيات التنموية لأكثر بلدان العالم ولاسيما النامية منها ولكن على الرغم من ذلك ما تزال مشكلة الفقر تمثل اخطر المشاكل التي تواجه الإنسان في عصرنا الحاضر، بل قد تفاقم وضع كثير من الفقراء واتسعت الفجوة بينهم وبين الأغنياء لاسيما بعد التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع المعاصر وفي ظل هذا الواقع يبدو أنّ عدداً غير قليل من الدول التي تعاني من الفقر باتت عاجزة عن القيام بفعل مؤثر في هذا الصدد، فمعظم التدابير التي اتخذت لمكافحة الفقر لم تكن فاعلة أو مقنعة، فهي فضلا على كونها فشلت في الحد من الآثار المترتبة عن الفقر أو محاولة احتواءها، كذلك فشلت في الوصول إلى وقاية كثير من الفئات الضعيفة و المهمشة من تجنب أوجه الحرمان المختلفة، لذا برز في هذا المجال أهمية تفعيل التدابير الحماية (شبكات الحماية الاجتماعية) بوصفها أخر الحلول التي يفترض اعتمادها لمواجهة مشكلة الفقر.(العبادي، ٢٠٠٦، ص٣).

أ. العمل على تامين مصادر الحياة الأساسية من الغذاء والصحة والتعليم والطاقة و المياه.

- حيث تستهدف برامج الحماية الاجتماعية من خلال الآليات الخاصة للفقر وتحقيق المساواة و من أبرز برامجه التعليم و التدريب و خصوصاً للمتعطلين عن العمل وخلق فرص عمل موقتة والاهتمام ببرامج الصحة ومواجهة الأمراض وبرامج الغذاء.
- وفي كل غياب شبكات فعالة للضمان الاجتماعي فأن الفقراء يتعرضون أكثر من غيرهم للمعاناة.

**ب.** الحماية الاجتماعية تعمل على تحقيق الدمج الاجتماعي في إطار عملية تنموية شاملة لتحقيق ما يلي:

- استيعاب كل أفراد المجتمع وتعزيز قدراتهم على مواجهة مشكلاتهم.
- الأخذ بالاقتصاد الإنتاجي المركب (الزراعي، الصناعي، التكنولوجي).
- مراعاة قوانين العمل والتشغيل وفق المعايير العالمية والإنسانية العادلة و المتعارف عليها

March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

ت. الحماية الاجتماعية وسيلة للإنتاج: ويستهدف هذا المقوم الاستفادة من التجارب العالمية فيما يتصل بانتقال الهدف الخاص بالحماية الاجتماعية من مفهوم الحماية إلى الإنتاج و تحسين الظروف المعيشية للأسر الفقيرة وجوهر هذا المقوم هو تأثير برامج التحويلات النقدية على عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية في الأسرة المعيشية وعلى الاقتصاد المحلي، لان هناك ما يعتقد أن هذه التحويلات ما هي إلا برامج للرعاية الاجتماعية أو مجرد صدقة أو إحسان وليس لها تأثيرات اقتصادية والواقع أن هذه التحويلات النقدية تسهم في:

- الحد من معدلات الفقر.
- تحقيق النمو الاقتصادي بصورة مستدامة.
- وهناك تجارب يمكن الاستفادة تمت في دول أخرى يمكن أن تستفيد منها البلاد العربية وهي على النحو الآتي:

▪ برامج التحويلات النقدية من أجل الأيتام والأطفال الضعفاء في أثيوبيا.
▪ برامج التحويلات النقدية.
▪ برنامج التمكين من أجل كسب الرزق و محاربة الفقر.
▪ برنامج منح الأطفال.
▪ الحماية الاجتماعية تتطلب مواجهة الاستبعاد الاجتماعي.
▪ الحماية الاجتماعية المقدمة من خلال إعانات الضمان الاجتماعي ينبغي أن حصلوا عليها بما في ذلك الخدمات الصحية مما، يجعلهم يعيشون حياة كريمة وهذا يتطلب:
  ○ رفع مستوى الدخل (بشكل يحق لهم الحياة).
  ○ الحصول على مجموعة من السلع و الخدمات في مجال الرعاية الصحية.

وجميع هذه لأمور تهتم بالشفافية و تواجه قضايا الاستبعاد الاجتماعي للفقراء وتعمل على مساعدتهم في مواجهة أعباء الفقر والمرض وسوء التغذية (عبد اللطيف،٢٠١٤، ص ١١).

إما أهم الانتقادات الموجهة لنظام شبكة الحماية الاجتماعية في العراق بتردي الوضع الأمني في البلاد بعد أحداث نيسان ٢٠٠٣ وما رافقها من اضطراب في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي كانت من أثارها زيادة أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل، فضلا عن أعداد كبيرة من المعاقين نتيجة العمليات الإرهابية والتفجيرات هذا من جانب ومن جانب أخر سعي الدولة إلى إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص، وتقليص أثرها في مجال الخدمات العامة تنفيذا لالتزاماتها الخارجية، كل ذلك يتطلب إيجاد أليه أو وسيلة للتقليص من الفقر إيجاد فرص للعاطلين عن العمل، فجاء تنفيذ شبكة الحماية الاجتماعية بأمل أن تحل الأزمة التي سادت في المجتمع هذا لا يعني إن نظام شبكة الحماية خالٍ من العيوب أو السلبيات فقد وجهت إليها مجموعة من الانتقادات وهي:

- نظام الاستهداف إذ إن نظام شبكة الحماية الاجتماعية لا يمتلك معايير واضحة وموضوعية لتحديد الفئات المستهدفة والذي يؤدي إلى تسرب مبالغ الدعم لغير مستحقيها وعدم المساواة في ذلك.
- بدت تعليمات الشبكة وكأنها معزولة تماماً عن نظام الضمان الاجتماعي في العراق، والواقع إن المؤتمر الدولي للتشغيل في العراق الذي نظمته منظمة العمل الدولي في عمان ٢٠٠٤ ربط بين شبكات الأمان ونظام الضمان الاجتماعي من خلال رؤية تكاملية تسعى لتحقيق الأمن الإنساني، فالضمان الاجتماعي في البلدان الفقيرة يجب أن ينظر إليه جزءاً من السياسات الهادفة إلى مكافحة الفقر وينبغي أن يكون مندمجا فيها تماماً.
- أهملت تعليمات الشبكة الإشارة إلى أثر منظمات المجتمع المدني الذي يمكن أن يتخذ صيغة رقابية أو تشخيصية للأسر التي لا تملك فرص الوصول إلى دائرة الاستهداف فضلا عن إن جمعيات المهنيين ورجال الإعمال يمكن أن توفر بيانات عن فرص العمل المتاحة أو التي ستكون هناك حاجة لها في سوق العمل مع استمرار عملية الإصلاح ألاقتصادي (المهداوي، ٢٠٠٦، ص ٧٥).
- لم تحدد تعليمات الشبكة لها وظيفة تتعامل بها ومن خلالها مع ظروف الكوارث والأزمات وان المساعدات التي قدمت للأسر المهجرة هي عبارة عن اجتهادات ينبغي النص عليها وتوضيحها لكي تصبح جزءا من تعليمات الشبكة.
- من المهم أن تسعى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لوضع أُسس تنسيقية ورقابية واضحة المعايير مع هيئة النزاهة لمراقبة تطبيق تعليمات الشبكة منعا لكل احتمالات الفساد.
- إن مبلغ (٥٠,٠٠٠) دينار لا يرقى إلى مستوى إشباع الحاجات الأساسية ومن ثمّ لابد من خضوعه لإعادة نظر تستند إلى دراسات ومسوح موضوعية وليس اجتهادات وتقديرات فردية.
- تحديد مفهوم خط الفقر الذي تتبناه الشبكة هل هو خط الفقر المطلق او الفقر النسبي، فضلا عن تحديد وحدة قياس الفقر هل هي الفرد أو الأسرة، وهل القياس سيكون بموجب مؤشر أو مجموعة مؤشرات (حمزة،٢٠٠٨، ص ٢٨).
- ولما كانت الشبكة تشمل (المعاقين وكبار السن) ممن ليس لهم دخل مستقل فأن إتباع الإجراءات البيروقراطية في تحديد المشمولين من الفئتين تم إخضاعهم إلى قرارات اللجنة الطبية وهي اللجنة واحدة في بغداد ولكل المشمولين، وإذا ما قررت شمول الفرد فانه يتم تخصيص رقم حساب في مكاتب البريد ومن هناك يتم استلام الاستحقاق، وهذه كلها تتطلب إجراءات ومعاملات ربما تؤدي إلى عزوف البعض من المراجعة لان المبلغ غير كافي ولا يستحق هذا العناء والمراجعات اخذين بنظر الاعتبار صعوبات التنقل في المدن بسبب الأوضاع الأمنية بالإضافة إلى الحالة الصحية أو النفسية للمشمولين فالعجزة والمعوقين والمصابين بأمراض عقلية لا يستطيعون المراجعة لذ لابد من وجود مساعد لمساعدتهم وإذ لا يوجد مساعد لهم يحرمون من المراجعة لان بعضهم لا يدرك بالأساس ما يستحقه بسبب وضعه النفسي أو الصحي.
- يركز برنامج شبكة الحماية الاجتماعية على الجوانب المادية ولا يتطرق إلى الضمانات غير المادية مثل الضمان الصحي، النفسي، الاجتماعي وتامين السكن ووسائل الرفاهية وتوفير الاحتياجات الخاصة لأصحابها من المعاقين وغيرهم اخذين بنظر الاعتبار أنّ هناك إعداد كبيرة من المشمولين بفئات عمرية غير عالية (١٥- ٤٥)، علماً إن المؤسسات الأخرى

March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

لا تقدم هذه الخدمات أو الضمانات لمراجعيها كوزارة الصحة وغيرها.
- إن أسماء المشمولين تعلن عن طريق الصحف المحلية وهو ما تبوبه بعض الدول المهتمة بشؤون الحريات وحقوق الإنسان انه من باب التشهير لأنه يفصح عن الحالة الصحية والمادية والاجتماعية للمشمولين (رشيد، ٢٠٠٨، ص ١١٧).

***٢-٤ دراسات سابقة***

للدراسات السابقة لها أهميتها العلمية والمنهجية وتتضح كونها تزود الباحث بمعلومات مهمة عن الدراسات النظرية و الميدانية التي قام بها الباحثون و المتخصصون في هذا الجانب، كما أنها توجه الباحث إلى طبيعة المنهجية العلمية التي اعتمدها الباحثون في دراستهم و الاطلاع على أهم الأدوات و الوسائل العلمية المتبعة في انجازها، هذا و إن الدراسات السابقة تفيد الباحث في التعرف على أهم النتائج التي توصل إليها و بغية مقارنتها بالنتائج التي توصل إليها الباحث في الدراسة ومن أهمها:

**١. راتب شبكة الحماية الاجتماعية وانعكاس على واقع الأسرة العراقية)**

تهتم الدراسة بمعرفة المشاكل الاجتماعية للفقراء ومدى كفاية الراتب الشبكة الحماية الاجتماعية وهدفها معرفة أثار الفقر على العلاقات الاجتماعية الأسرية و رفع مستوى الفقر إلى المستوى الأعلى من خط الفقر بالنسبة لأسر المشمولة به، فالطريقة التي كان يتبعها الباحث في دراسة مشكلة أو ظاهرة موضوع البحث وتناول المنهج التاريخي بالرجوع إلى المساعدات الإنسانية التي يتقدم من قبل الدولة في السنوات الماضية، وكذلك استخدم المنهج المسح الميداني ولصعوبة القيام بطريقة المسح الشامل فقد قام الباحث باستخدام طريقة المسح بواسطة العينة القصدية والتي حرص فيها البحث حرصا شديدا لكي تمثلا لمجتمع المبحوث واستخدم الباحث عينة ٢٠٠ أسرة وكانت أدواته المستخدمة بالبحث استمارة الاستبيان ومن أهم النتائج اتضح بأنه أكثر عينة البحث ليس لديهم مصدر دخل عدا راتب شبكة الحماية الاجتماعية و لقد اجابت نسبة كبيرة من المبحوثين عندما طرح عليهم السؤال بأنه هل يكفي راتب شبكة الحماية الاجتماعية لسد احتياجات الأسرة العراقية التي تحت مستوى خط الفقر، حيث كانت عبارة (لا يكفي) يشكلون أعلى نسبة من إفراد عينة البحث، أذ ما قورنت هذه بمتطلبات السوق العمل وارتفاع أسعار جميع السلع الضرورية علاوة على الاحتياجات الأخرى لهذه الأسر (طالب عبد الرضا البديري، ٢٠٠٨، ص١٣).

**٢. واقع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق وإمكانيات تطويرها: محافظة نينوى انموذجا**

أكد الباحث بدراسته بان برامج شبكة الحماية هي الأداة التي استخدمتها الدولة بهدف تخفيف وطأة الفقر وانخفاض المدخولات التي تعاني منها الأسرة وهذا الدور وضعته الدولة على عاتقها منذ أمد بعيد لكن بأساليب مختلفة تأثرت آليات الحماية الاجتماعية في العراق بالظروف التي مر بها والتي خلفت اثأرا سلبية عليها أفقدتها فاعليتها في التخفيف من وطأة تلك الظروف السلبية فلم تفي بالحد الأدنى لمتطلبات المعيشة لم تكن مبالغها كافية وكذلك قلة الفئات المشمولة بها ووجد بمحافظة نينوى هناك أفضلية لتوزيع للأسر في الحضر دون الريف على الرغم من ارتفاع معدلات الفقر في الريف المحافظة وانخفاض الوعي زاد من حالات التلاعب والغش ومن ثم انخفاض استهداف الأسر المقصودة وعدم تغطية الحد الأدنى للأسر المستحقة لإعانة الشبكة وكان هدفها تعزيز الوعي بشبكة الحماية الاجتماعية من خلال إيضاح مفهومها والياتها وغايتها وأجراء تحليل مقارن لمجالات الشبكة ومعطيات الشبكة ومعطيات الواقع ومن ابرز نتائجها بان تمارس برامج شبكات الحماية الاجتماعية دورا وقائيا لمساعدة الأسر في مواجهتها حالة الانخفاض في المدخولات من خلال الدعم النقدي والعيني للدخل ولم توفر آليات الحماية الاجتماعية الحالية والسابقة الحد الأدنى للمعيشة للكثير من العراقيين (عدي سالم علي، ٢٠٠٨، ص١٢٦).

**٣. دراسة محمد عبد العال عبد العزيز الموسومة: "تقدير احتياجات الأسر الفقيرة المهشمة بالمناطق العشوائية".**

دراسة ميدانية مطبقة على الأسر الفقيرة بالمجتمعات العشوائية بالفيوم في مصر، وتتناول احتياجات الأسر التي تعاني من الفقر في المجتمعات العشوائية، حيث جاءت ضمن خطة بحث كاملة من حيث المقدمة، والجانب النظري، والجانب الميداني، وكان هدفها التعرف على احتياجات الأسر الفقيرة المهمشة في المجتمعات العشوائية والوقوف على الاحتياجات الاقتصادية والاحتياجات التعليمية والصحية وكانت نوع الدراسة تنتمي إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية والتي تستهدف وصف مستخدما المنهج العلمي وطريقة المسح الاجتماعي بالعينة العشوائية للأسر الفقيرة المهمشة والعينة كان عددها (١٠٠) أسرة باستخدام الاستمارة الاستبيان ومن ابرز النتائج اتضحت عدم كفاية الدخل لإشباع احتياجات الأسرة من الأكل وشراء الغذاء وراتب الرعاية لا يكفي الأسرة لشراء العلاج في حالة المرض وعدم كفايته لسداد المصاريف اليومية (محمد عبد العال عبد العزيز،٢٠١٤، ص١٠).

**٤. دراسة حسن لطيف كاظم الموسومة: "نظام الحماية الاجتماعية في العراق: تحليل أصحاب المصلحة".**

أكد الباحث بدراسته بان الحماية الاجتماعية إلية مهمة للتنمية والتضامن الاجتماعي وتعزيز حقوق الإنسان وضمان الفئات الهشة والمعرضة للتهميش والإقصاء وان راتب الحماية لم يكن عبارة عن إحسان تقدمه الدولة والميسورين للفئات الهشة والفقيرة في المجتمع بل أنها حق أصيل من حقوق الإنسان واعتبرها الباحث أداة اقتصادية مهمة لضمان الاستقرار في المجتمع لتخفيف الفقر وتوفير مستوى امن من الدخل للفئات الهشة والفقيرة وتعمل على تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار والسلم الوطني وتهدف الدراسة إلى تقديم فهم أعمق لمضامين الحماية الاجتماعية للفقراء وتشخيص المشكلات التي تعاني منها واستخدم المنهجية أصحاب المصلحة تستند إلى أسس معيارية وأخلاقية بدلا من الاعتماد على الطرق الكمية المستندة إلى الجمع عملية البيانات وتحليلها وإنما اعتمد على الآراء التي يبديها أصحاب المصلحة وهي معلومات معيارية لذا فهي تعتمد على التوفيق بين الإبعاد المعيارية والوضعية في العلاقات بين أصحاب المصلحة من جهة ويستند على تحليل في عملية الجمع والبيانات إلى مقابلات ثنائية تطرح خلالها

March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

أسئلة ذات صلة بموضوعه التحليل ثم يسجل المحلل بعد طرحه جميع الإجابات المصحوبة بوجهات نظره وافتراضاته ثم تنظم المعلومات وتحلل قبل تقديمها ومن ابرز نتائجها تبين بان الحماية الاجتماعية تقع في صلب السياسة الاجتماعية وتسيبه المفرط هو ما أدى إلى إرباك النظام وتجزئته وتفاوت التقديمات الممنوحة للمشمولين (حسن لطيف كاظم،٢٠١٧، ص٨٤).

مناقشة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع الحماية الاجتماعية وأثرها في تماسك الفئات الهشة من زوايا مختلفة سواء من حيث المنهج أو الأدوات المستعملة في جمع البيانات أو من حيث طبيعة الدراسات نفسها فالدراسة طالب عبد الرضا البديري فقد اعتمد على المنهج التاريخي وذلك بالرجوع إلى المساعدات الإنسانية التي تقدم من قبل الدولة في السنوات الماضية,إما دراسة عدي سالم علي الطائي عن واقع الشبكة الحماية الاجتماعية في محافظة نينوى تبين بدراسته بان برامج شبكة الحماية هي الأداة التي استخدمتها الدولة بهدف تخفيف وطأة الفقر وانخفاض المدخولات التي تعاني منها الأسرة لكن كان هناك أفضلية لتوزيع للأسر في الحضر دون الريف على الرغم من ارتفاع معدلات الفقر في الريف، أما بالنسبة لدراسة محمد عبد العال عبد العزيز وضحت احتياجات الأسر الفقيرة المهشمة بالمناطق العشوائية بفيوم مصر وعدم كفاية الراتب الحماية الاجتماعية بسد متطلبات الاحتياجات اليومية وكانت نوع الدراسة تنتمي إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية والتي تستهدف وصف مستخدما المنهج العلمي وطريقة المسح الاجتماعي بالعينة العشوائية، في حين كانت دراسة حسن لطيف كاظم بدراسته بان الحماية الاجتماعية إلية مهمة للتنمية والتضامن الاجتماعي وتعزيز حقوق الإنسان واستخدم المنهجية أصحاب المصلحة تستند إلى أسس معيارية وأخلاقية بدلا من الاعتماد على الطرق الكمية المستندة إلى الجمع عملية البيانات وتحليلها وإنما اعتمد على الآراء التي يبديها أصحاب المصلحة كمعلومات معيارية.

وعليه نقول بعد هذا الإيجاز عن الدراسات السابقة أنها اتصلت بموضوعنا من حيث التوجه العام والأدوات المنهجية المعتمدة، أما مقارنة نتائج دراستنا بنتائج هذه الدراسات فسوف يشار لذلك عند تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

## ٣-الجانب التطبيقي

### ٣-١ *منهجية البحث*

تعتمد منهجية البحث على الجانب النظري والميداني على مجموعة من الأدبيات والمعطيات الميدانية للحصول على نتائج دقيقة ذات قيمة تسهم في حل مشكلة من خلال تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات ولا سيما وان البحث العلمي بحاجة إلى الدقة والتنظيم حيث اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة بدلا من الشامل وقامت بطرح مجموعة من الأسئلة بالاستبانة حول حقيقة الاستفادة من شبكة الحماية الاجتماعية وأثرها في الأسر الهشة، حيث طبقت على عينة من (٥٠) مراجعاً من المستفيدين من راتب الحماية الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتم اختيارهم بشكل قصدي.

### ٣-٢ *عرض بيانات البحث وتحليلها*

تعد البيانات الأولية والأساسية من أهم المعلومات التي يحصل عليها الباحث والتي يعتمد عليها في بحثه الميداني إذ أن يركز هذا الفصل على الخصائص والسمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يمتد بها الباحثون التي تؤثر بطريقة أو بأخرى في الإجابات التي يتلون وتحدد هويتهم الاجتماعية والاقتصادية والتربوية وعليه فان الباحث دائما يربط بين السمات الاجتماعية للمبحوثين وبين طبيعة إجاباتهم و تعتمد على سماتهم الاجتماعية والاقتصادية حيث يهدف هذا المبحث إلى استعراض النتائج التي نتوصل إليها.

**أ-الجنس**

يؤثر الجنس (ذكر أم أنثى) تأثيرا مباشرا في طبيعة الإجابات التي يدلي بها المبحوثين، إذ ان السمات والصفات البيولوجية للذكور تختلف عن تلك تميز الإناث لذلك ينبغي على الباحث الانتباه إلى متغير الجنس.

**جدول ١**

***جنس المبحوثين***

| الجنس | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ذكر | ٣٥ | %٧٠ |
| أنثى | ١٥ | %٣٠ |
| المجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

أظهرت النتائج إن معظم المبحوثين كانوا ذكورا والبالغ عددهم (٣٥) من مجموع (٥٠) من افراد العينة ونسبتهم (٧٠%) مقابل (١٥) من الإناث وبنسبة (٣٠%). نستنتج من خلال البيانات أن الذكور هم أكثر إفراد عينه البحث وبنسبة (٧٠%) من مجموع العينة.

**ب-العمر**

العمر هو الزمن الذي مضى على الإنسان منذ ولادته وهكذا يمر الزمن في مرحلة الطفولة بوتيرة أبطا بكثير من مرحلة البلوغ، ويكون خزينا من التجارب والخبرات مع أفراد المجتمع وتفاعله مع المحيط الاجتماعي.

**جدول ٢**

***للعمر المبحوثين***

| الفئات العمرية | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ٢٥-٣٥ | ١٧ | %٣٤ |
| ٣٦-٤٦ | ١٤ | %٢٨ |
| ٤٧-٥٧ | ١٠ | %٢٠ |
| ٥٨-٦٨ | ٩ | %١٨ |
| المجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

أظهرت نتائج الدراسة في الجدول (٢) ان (١٧) من المبحوثين تراوحت أعمارهم بين (٢٥-٣٥) وبلغت نسبتهم (٣٤%) بينما بلغت نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين (٣٦-٤٦) بلغت (٢٨%)، في حين تتراوح أعمار (٢٠%) من المبحوثين بين (٤٧-٥٧)، في حين بلغت نسبة الفئة العمرية (٥٨-٦٨) حوالي (١٨%)، نستنتج في اطار هذه المعطيات أن أعلى نسبة للمبحوثين ضمن الفئة العمرية (٢٥-٣٥) ونسبتهم (٣٤%) وهم أكثر فئة معرضين إلى الفقر والحرمان لذلك على

March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

الحماية الاجتماعية إنقاذهم وتوفير لهم رواتب وإعمال يداولونها للتخلص من العوز والفقر.

**ت-الحالة الاجتماعية**

تعبر الحالة الاجتماعية عن طبيعة العلاقة الحياتية التي تنظم بين الرجل والمرأة بعد ارتباطهما بطريقة شرعية إمام المجتمع، وهي من أكثر العلاقات التي اهتم بها الإسلام باعتبارها لبنة وأساس المجتمع وبناؤه والعامل المؤثر في بناء الأجيال وتنشئتهم والعنصر الرئيسي الذي يقوم عليه ويعتمد نجاح العلاقة الزوجية أو فشلها على العديد من العناصر والمقومات فعندما يصل الزوجان لمستوى معين من التفاهم والاتفاق يمكنهما تقييم ذلك.

**جدول ٣**

***الحالة الاجتماعية للمبحوثين***

| الحالة الاجتماعية | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أعزب | ٧ | %١٤ |
| متزوج | ٣٤ | %٦٨ |
| مطلق | ٥ | %١٠ |
| أرمل | ٤ | %٨ |
| المجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه إن عدد المبحوثين المتزوجين بلغ (٣٤) اي بنسبة (٦٨%) وبلغ عدد المبحوثين العزاب (٧) أي بنسبة (١٤%) وكان عدد (٥) من المبحوثين المطلقين وبنسبة (١٠%) في حين (٤) من الأرامل وبنسبة (٨%)، نستنتج من خلال البيانات إن أعلى نسبة للمبحوثين هم من المتزوجين حيث كانوا بعدد(٣٤) وبنسبة (٦٨%) من المبحوثين الذين يملكون عائلة وهم بأمس الحاجة إلى راتب شبكة الحماية الاجتماعية لكي يستطيعوا إن ينفقون على أنفسهم وعلى وعوائهم ويعيشوا بكرامة بدون استعمال طرق غير مشروعة للحصول على الأموال ويجب على الحكومة النظر إلى العوائل الفقيرة والاهتمام بالأفراد المتزوجين وعوائهم لأنهم يمثلون المجتمع فإذا فسدت العائلة فسد المجتمع.

**ث-التحصيل العلمي**

يعد التحصيل العلمي من أهم المؤشرات لمعرفة المستويات التعليمية للأفراد الذين يستلمون راتب شبكة الحماية الاجتماعية والتي ترتبط فيها مجموعة من المؤشرات التنموية الأخرى.

**جدول ٤**

***التحصيل الدراسي للمبحوثين***

| التحصيل العلمي | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| يقرا ويكتب | ١٤ | %٢٨ |
| ابتدائي | ٢٣ | %٤٦ |
| متوسط | ٦ | %١٢ |
| إعدادية | ٥ | %١٠ |
| بكالوريوس | ٢ | %٤ |
| المجموع | ٥٠ | % ١٠٠ |

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه إن عدد المبحوثين الذين كانوا في المرحلة الابتدائية بلغ عددهم (٢٣) وبنسبة (٤٦%) أما المبحوثين الذين يقرأون ويكتبون بلغ عددهم (١٤) وبنسبة (٢٨%)، أما مرحلة المتوسطة كان عددهم (٦) وبنسبة (١٢%) أما مرحلة الإعدادية بلغ عددهم (٥) وبنسبة (١٠ %)، بينما بلغ عدد المبحوثين في المرحلة البكالوريوس (٢) وبنسبة (٤ %)، نستنتج إن المبحوثين الذين كان مستواهم الدراسي الحاصلين عليه ابتدائية يشكلون أعلى نسبة (٤٦%) من إفراد العينة وهم الذين يستلمون راتب شبكة الحماية الاجتماعية حيث لا توجد لديهم وظيفة بسبب انخفاض المستوى العلمي للمستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية جميعهم بسبب ظهور عوامل عدة ساعدت على انتشار الأمية وانخفاض بالمستوى العلمي لشرائح المجتمع العراقي ومن بينها انتشار البطالة التي أصبحت من الأعباء التي يعانيها المجتمع العراقي وهذه الشريحة لم تستفاد من هذه المساعدات وهم يفضلون العمل أو الوظيفة بدلا من المساعدة المالية والتي تعد بالنسبة لهم بطالة مفروضة.

**ج- نوع السكن**

يؤشر تحديد نوع السكن الرغبات والمكان الذي يعيش فيه الإنسان ومتطلبات الناس الخاصة بمساكنهم والمشاكل التي يتعرضون لها للحصول على مسكن ملائم وتأثير مكان السكن على الناس نفسيا واجتماعيا وثقافيا.

**جدول ٥**

***نوع السكن للمبحوثين***

| نوع السكن | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| إيجار | ٢٥ | %٥٠ |
| ملك | ١٠ | % ٢٠ |
| تجاوز | ١٥ | % ٣٠ |
| المجموع | ٥٠ | % ١٠٠ |

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه إن عدد المبحوثين الذين يسكنون في منازل إيجار وصل الى (٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٥٠%)، بينما بلغت نسبة من يسكنون في منازل تجاوز (١٥) من المبحوثين وبنسبة (٣٠%) في حين بلغت إعداد من يسكنون في منازل ملك (١٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٠%). من خلال هذه البيانات يبدو إن أعلى نسبة هم الأفراد والأسر الذين يعيشون في مساكن إيجار يستلمون راتب لا يكفيهم لسد المعيشة ويعانون من مشكلات مختلفة في حياتهم بسبب فقدانهم الأمن والبيئة النظيفة لكي يستطيعوا إن يعيشوا بحياة كريمة تحقق لأبنائهم مستقبل أفضل في التعليم والصحة، كما أن راتب الحماية لا يكفي إلا لسد جزء يسير من متطلبات معيشتهم لأنهم أصحاب دخل ضئيل وبانخفاض مستواهم المعاشي للأسرة المشمولة براتب الحماية الاجتماعية ألا إن استلامهم للإعانات الاجتماعية لم يساهم في تغيير محل سكناهم لان راتب شبكة الحماية لا يكفي لسد احتياجات المستفيد الأساسية وقد كان لظروف الحصار والحروب التي مر بها المجتمع العراقي اثأر ثقيلة على الأسرة العراقية إذ أحدثت شللا مؤسسيا تاما هدد مصادر الحياة وجعل المجتمع ولاسيما الفئات الهشة الأكثر عرضة للتهميش في حالة حرمان من مصادر الإشباع الأساسية كالسكن والعلاج وغيرها من الاحتياجات بل ظل مقتصرا على مبلغ الإعانة الاجتماعية كمصدر أساسي الذي لا يكفي لتأمين ابسط حقوق المواطن في العيش بمستوى اقتصادي لائق.

March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

**ح- هل راتب الحماية الاجتماعية يكفي لسد معيشة الأسر الهشة؟**

يصرف راتب الحماية الاجتماعية كل شهرين لفئات مجتمع المشمولة حسب الضوابط والتعليمات النافذة لسد معيشتهم وتامين مستقبلهم وحمايتهم من أخطار الانحرافات الاجتماعية وضيق الظروف الاقتصادية.

**جدول ٦**

***راتب الحماية يكفي لسد معيشة المبحوثين***

| هل راتب الحماية الاجتماعية يكفي لسد معيشة الأسر الهشة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | ٢ | ٤ % |
| كلا | ٤٨ | ٩٦ % |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠ % |

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه إن عدد المبحوثين الذين لا يكفيهم راتب الحماية الاجتماعية لسد معيشتهم بلغ (٤٨) وبنسبة (٩٦%)، بينما كانت إجابة العدد (نعم) من المبحوثين (٢) وبنسبة (٤%) من أصل (٥٠) مبحوث ان راتب الشبكة لا يكفيهم لسد احتياجاتهم وهو ما يدعو الى وقفة جادة يتطلب من الحكومة زيادة رواتب الحماية تصرف لهم كل شهر وتعزيز فرص المتابعة والمساواة فيما بينهم، فهناك أشخاص لا يستحقون الراتب يجب متابعتهم وقطع رواتبهم وإيصالها إلى الأشخاص المستحقين ومن هم بأمس الحاجة لها، وإذا لم يزيد راتب شبكة الحماية الاجتماعية يتوقع ظهور مشكلات جديدة في المستقبل حيث يتأثر المجتمع بها، وكذلك يؤدي إلى حدوث توترات أسرية تتفاقم أحيانا إلى حد تؤدي إلى التفكك الأسري أو تراجع كفاءة أداء الأسرة لوظائفها، كما إن قلة الدخل يشكل عاملا أساسيا من عوامل انتشار بعض الظواهر الاجتماعية والسلوكية الانحرافية كالتشرد والتسول وفي أحيان كثيرة تدفع الأسرة الفقيرة أبنائها إلى التسول أو قد تمارس ضدهم العنف مما يدفعهم إلى ترك الأسرة وهجرها وما يمكن أن يؤدي ذلك إلى مظاهر خطيرة تهدد الأمن الإنساني للمجتمع.

**خ- المشكلات التي تعاني منها الفئات الهشة؟**

في كل دولة ومجتمع توجد مشكلات تختلف مع اختلاف أنظمة المجتمع والقانون وحسب طبقات المجتمع فالمشكلات التي يعانون منها إفراد العينة البحث كثيرة ولا يمكن تحديدها كلها ولكن وضحنا ثلاث مشكلات رئيسية في البحث.

**جدول ٧**

***نوع المشكلات المبحوثين***

| المشكلات التي تعاني منها الفئات الهشة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مشكلات اجتماعية | ١١ | ٢٢ % |
| مشكلات اقتصادية | ٢٥ | ٥٠ % |
| مشكلات صحية | ١٤ | ٢٨ % |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠ % |

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه إن عدد المبحوثين الذين يعانون من مشكلات اقتصادية بلغت عددهم (٢٥) وبنسبة (٥٠%) بينما بلغ عدد الذين يعانون من مشكلات صحية (١٤) وبنسبة (٢٨%). إما الذين يعانون من مشكلات اجتماعية فقد بلغت عددهم (١١) وبنسبة (٢٢%) في اطار ما تقدم تظهر البيانات أن أكثر أفراد العينة يعانون من المشكلات الاقتصادية وهي من المشكلات التي تؤثر في جميع جوانب الحياة، فالمشكلات الاقتصادية التي تتمثل في نقص الأموال التي تحصل عليها إفراد الأسر وتؤدي إلى مشكلات اجتماعية بين إفراد الأسر حيث تتناسل من بعضها فتزيد من مشكلات التعليمية والصحية حيث لا يوجد لديهم أموال كافية للعلاج وللتعليم أو تأمين متطلبات الحياة اليومية في الوقت الذي لا يساعد راتب الحماية الاجتماعية على توفير فرص التحسين المعاشي لأبناء الأسرة الذي يعزز من اعتزاز الإنسان بنفسه، وكذلك يساعد الأبناء على مواصلة تعليمهم ويبعد الشخص وأسرته عن شتى أنواع الانحراف والتسول والجنوح والتشرد.

**د- عدد إفراد الأسرة؟**

إن معرفة عدد إفراد المبحوثين لأسرة التي تستلم راتب الحماية الاجتماعية مهم جدا لأهداف هذا البحث لمعرفة كيف يتم توزيع راتب الحماية على أفراد الفئات الهشة وكيف يتم الأنفاق لسد معيشتهم وتوفير متطلباتهم.

**جدول ٨**

**عدد أفراد الآسر المبحوثين**

| عدد أفراد الأسرة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ٥-٨ | ٢ | ٤ % |
| ٩- ١١ | ٤٥ | ٩٠ % |
| ١٢- ١٥ فأكثر | ٣ | ٦ % |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠ % |

أظهرت نتائج الجدول أعلاه إن عدد المبحوثين الذين تراوح عدد إفراد أسرهم بين (٥-٨) كانوا (٢) وبنسبة (٤%) بينما بلغ عدد الأسر التي يتكون عددا فرادها بين (٩-١١) (٤٥) وبنسبة (٩٠%)، إما الذين تراوح عدد أفراد أسرهم بين (١٢- ١٥ فأكثر) لا يزيد عن (٣) وبنسبة (٦%). نستنتج من خلال البيانات المذكورة إن أعلى نسبة (٩٠%) للأسر التي يتراوح عددهم بين (٩-١١) فرد وهو ما يعني أسر كبيرة الحجم تحتاج إلى الكثير من المتطلبات لديمومة الحياة من التعليم والصحة وملابس والألعاب وغيرها من حاجات الفرد اليومية، في الوقت الذي لا يكفي راتب الحماية الاجتماعية لسد متطلبات هذه الأسر لضمان استدامة فرص الحياة وهم أصحاب الدخول الضئيلة وهنا تكون السياسات الاجتماعية فاعلة من اجل تقديم العون لهم وأبعادهم عن المشكلات التي تظهر في المجتمع.

**ذ- هل راتب شبكة الحماية الاجتماعية يساهم بالتخفيف من الفقر؟**

تجدر الإشارة هنا أن كثير من دول العالم تعاني اليوم من مشكلات الفقر والحرمان، ولكن يختلف الفقر من دولة إلى أخرى وكما يختلف مقياس مستوى الفقر بين دولة وأخرى حيث من خلال هذا الجدول نعرف هل راتب شبكة الحماية الاجتماعية يساهم في تخفيف الفقر.

**جدول ٩**

**مدى مساهمة راتب شبكة الحماية الاجتماعية في تخفيف الفقر لدى المبحوثين**

| هل راتب شبكة الحماية الاجتماعية يساهم بالتخفيف من الفقر ؟ | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | ٦ | ١٢% |
| كلا | ٤٤ | ٨٨% |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠ % |

March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

أظهرت النتائج بأن المبحوثين كان عددهم (٤٤) وبنسبة (٨٨%) يؤكدون أن راتب الحماية الاجتماعية لا يساهم في تخفيف الفقر، أما المبحوثين الذين أجابوا نعم بلغ عددهم (٦) وبنسبة (١٣%) وكانت النسبة الاعلى للذين اجابوا كلا يؤكدون بان راتب الرعاية لا يكفي لسد متطلبات الحياة المعيشية وهم يرون آن الراتب لا يساهم في تخفيف الفقر لديهم بسبب ارتفاع الأسعار والسلع والخدمات وضعف خدمات التعليم والصحة والصناعة وان راتب الحماية الاجتماعية العراقي لا يساعد على تلبية احتياجات الآسرة العراقية من الجانب الاقتصادي والصحي والتعليمي وجانب من العلاقات الاجتماعية الأسرية مما يؤدي انعكاسات وتراجعات خطيرة الا وهو الفقر والذي يعد الحاضنة الأساسية لأغلب ظواهر الانحراف والفساد والإرهاب.

**ر- راتب شبكة الحماية الاجتماعية وتنشئة أبناء الأسرة**

تطرح هذه الفقرة من الاستبانة اعتقاد المبحوثين ما اذا يسهم راتب شبكة الحماية الاجتماعية في تعزيز التنشئة الصالحة التي تعلمهم حب الوطن وتحقيق الأمان ويساهم في تماسك الأسرة وتخفيف من مشاكلهم وحفظها من التفكك الأسري؟

وليس من شك ان تنشئة أبناء الأسرة تنشئة صالحة تخدم الأسرة و المجتمع فهم إفراد المستقبل الذين يحمون الوطن ويقدمون الخدمات لكي يزدهر، وان أبناء إفراد عينة البحث هم أبناء إفراد العوائل التي تستلم راتب شبكة الحماية الاجتماعية فالتماسك الاجتماعي مهم لان يحمي أفراد الأسرة من الانحراف و الجريمة وترك المدرسة و خروج عن العادات والتقاليد كما أن التفكك الأسرة الذي يؤدي إلى تفكك المجتمع بأكمله.

**جدول ١٠**

اسهام راتب شبكة الحماية الاجتماعية في تنشئة أبناء المبحوثين

| راتب شبكة الحماية الاجتماعية وتنشئة أبناء الأسرة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | ١٩ | %٣٨ |
| كلا | ٣١ | %٦٢ |
| المجموع | ٥٠ | %٠٠ |

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه إن المبحوثين الذين يعتقدون إن راتب شبكة الحماية الاجتماعية لا يساعد في تنشئة أبناء الأسرة تنشئة صالحة كان عددهم (٣١) وبنسبة (٦٢%) بينما بلغ عدد الذين اعتقدوا إن الراتب يساعد في تنشئة أبناء الأسرة تنشئة صالحة كان عددهم (١٩) وبنسبة (٣٨%)، من خلال البيانات يظهر أن أكثر من نصف إفراد العينة بينوا إن راتب شبكة الحماية الاجتماعية لا يساهم في تنشئة أبنائهم ولا يسد متطلبات حياتهم، إذ يترك الأطفال المدرسة بسبب عدم قدرة أسرهم على سد تكاليف الدراسة، ويتجه البعض للعمل في الشارع أو ورشات المصانع وما يؤدي إلى انحرافهم، لذا يجب زيادة راتب شبكة الحماية الاجتماعية ولاسيما الأسر التي لديها أطفال إعدادهم كثيرة حتى يستطيعوا أن يستمرون في التعليم وتربيتهم تربية على حب الوطن والتضحية من أجله كما ان راتب شبكة الحماية الاجتماعية لا يساهم في تماسك الأسرة لأنه راتب لا يكفي لسد حياتهم اليومية و الزوجية، و ما يجبر أبناء الأسرة إلى النزول إلى الشارع و التسول أو السرقة أو أعمال أخرى، أو بسبب الوضع الاقتصادي يحدث الطلاق بين الزوجين ويؤدي إلى تفكك اسري.

**ز- برأيك هل يوجد أشخاص يستلمون راتب شبكة الحماية الاجتماعية وهم لا يستحقون الراتب؟**

راتب شبكة الحماية الاجتماعية هو راتب يصرف من قبل الدولة إلى بعض فئات أفراد المجتمع وهم أصحاب الدخول الضئيلة الذين يعانون من مشكلات ولا يستطيعون مواجهة ظروفهم المعيشية القاسية.

**جدول ١١**

***مدى استحقاق الأشخاص لاستلام الرواتب***

| برأيك هل يوجد أشخاص يستلمون راتب شبكة الحماية الاجتماعية وهم لا يستحقون الراتب ؟ | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | ٤٣ | %٨٦ |
| كلا | ٧ | %١٤ |
| المجموع | ٥٠ | %٠٠ |

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه إن الغالبية العظمى من المبحوثين يعتقدون إن هناك أشخاص يستلمون راتب الحماية الاجتماعية وهم لا يستحقوه بلغ عددهم (٤٣) وبنسبة (٨٦%)، أما عدد المبحوثين الذين أجابوا كلا بلغ عددهم (٧) وبنسبة (١٤%) اعتقدوا انه لا يوجد أفراد يستلمون راتب الحماية الاجتماعية وهم لا يحتاجوه وهذه المعطيات تظهر أن أكثر أفراد عينة البحث بينوا أن هناك إفراد يستلمون راتب شبكة الحماية الاجتماعية وهم لا يستحقون الراتب، حيث يقومون بتقديم معلومات وبيانات مزورة لكي يشملهم قانون راتب شبكة الحماية الاجتماعية أو على يعتمدون على المحسوبية والوساطة فيما بينهم لتمشيه أمورهم، وهو ما يتطلب باستمرار من المؤسسة تدقيق في المعاملات ومراجعتها مراجعه دقيقه لتحديد الأشخاص الذين لا يستحقون الراتب وهم من الأغنياء، وعند ثبوت عدم استحقاقهم ينبغي قطع الراتب عن الذين لا يستحقون ومنحها للأشخاص الذين هم بأمس الحاجة لها، وممن لا تتوفر لهم موارد أخرى تؤمن سبل الاستقرار والأمان للأفراد والأسر، و ثمة قضية أخرى تجدر الإشارة إليها بأن ظروف الهشاشة لا تنجم عن سبب واحد، بل عن تداخل مجموعة من العوامل تتفاعل مع بعضها (الفقر المادي، نقص القدرات الحاد فضلا عن ظروف الهشاشة) كلها عوامل تسهم وبشكل مزمن في تفاقم ظروف العجز والتهديد للأمن الإنساني للمجتمع.

## ٤- الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى ما يلي:

**أ.** أظهرت النتائج أن الذكور يشكلون أكثر من ثلثي العينة وكان (٣٥) مبحوثاً ونسبتهم (٧٠%).

**ب.** تبين النتائج إن أعلى نسبة للمبحوثين تراوحت أعمارهم بين (٢٥-٣٥) ونسبتهم (٣٤%).

**ت.** اتضحت النتائج بان أكثر من ثلثي المبحوثين كانوا من المتزوجين وبنسبة (٦٨%).

March 28, 2021 [Vol. 32(1)]
P-ISSN: 1680-8738; E-ISSN: 2663-547X

**ث.** أظهرت النتائج أن ما يقارب نصف العينة مستواهم الدراسي ابتدائية يشكلون نسبة (٤٦%).

**ج.** تبين النتائج إن المبحوثين الذين يسكنون في منازل إيجار يشكلون نصف العينة (٥٠%).

**ح.** أوضحت النتائج إن الغالبية العظمى من المبحوثين وبنسبة (٩٦%) لا يكفيهم الراتب لسد احتياجاتهم، مما يتطلب البحث عن فرص تساعد فيها الحكومة لزيادة راتب الحماية الاجتماعية.

**خ.** أظهرت النتائج إن نصف إفراد العينة يعانون من مشكلات اقتصادية وبنسبة (٥٠% ) وهم يشكلون أعلى نسبة في عينة البحث.

**د.** تبين النتائج أن الغالبية العظمى من المبحوثين (٩٠%) ينتمون إلى أسر تتراوح أعدادهم بين (٩-١١) فرد وهي آسرة كبيرة الحجم تحتاج إلى دعم وإسناد دائم لضمان تأمين متطلبات ديمومة الحياة وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية التعليم والصحة والمستلزمات الأخرى.

**ذ.** أوضحت النتائج إن الغالبية العظمى من المبحوثين (٨٨%) اعتقدوا أن الراتب لم يسهم في التخفيف من الفقر.

**ر.** أظهرت المعطيات إن (٦٢%) من أفراد العينة اعتقدوا إن الراتب لم يساعد في قيام الأسرة بواجباتها وتنشئة أبنائها تنشئة صالحة.

**ز.** أوضحت النتائج إن الغالبية العظمى من إفراد العينة (٨٦%) يرون إن هناك أشخاص يستلمون راتب الحماية الاجتماعية وهم لا يستحقونها.

## ٥- التوصيات

يتطلب تحقيق الأمن الإنساني للفئات الهشة من خلال شبكة الحماية الاجتماعية تأمين التمويل المناسب عبر ممارسات جادة تهدف إلى تحقيق العدالة والإنصاف للفئات الهشة وإنشاء سوق الخدمات الاجتماعية، وهنا لابد إن يطمئن جميع المشاركين بان الوظيفة الأساسية للحماية الاجتماعية لا تقتصر فقط على البعد الإنساني في المنظور البعيد، ولكن ايضاً الحصول على فوائد ومكاسب اقتصادية خلال مدة قصيرة الأجل.

- تشكيل رأي عام ايجابي في البلاد يهدف إلى دعم مبادرات الدولة في تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية باعتباره من أهم مظلات الأمان الاجتماعي الرسمية إلى جانب المبادرات الخاصة التي تسعى لتحسين ظروف التنمية الاجتماعية.
- تبني الدولة سياسات اجتماعية مبتكرة وأكثر توازنا فيما يتعلق بالفئات الهشة عن طريق توسيع عدد هيئات الدولة المشاركة في إعادة تأهيلهم الاجتماعي وتوسيع دائرةالشمول لبعض الفئات المحتاجة إلى المساعدة في راتب الحماية الاجتماعية.
- تطوير مشاركة المنظمات غير الحكومية في مجال حماية حقوق الأشخاص من الفئات الهشة وتمكينها من إدراك الاحتياجات والطلبات الحقيقة للأشخاص المستحقين، وصياغة المشكلات وتعزيز حلها على المستوى الوطني.
- زيادة راتب الحماية الاجتماعية بما يكفي لسد جزء من متطلبات الحياة اليومية للفئات المستهدفة.
- محاسبة الإفراد الذين يستلمون راتب الحماية وهم لا يستحقون.
- حل المشكلات التي تواجه أفراد المراجعين إلى الوزارة بأسرع وقت.
- الاهتمام بالجانب الاقتصادي لان اغلب أفراد العينة البحث يعانون من مشكلات اقتصادية.
- توزيع رواتب الحماية الاجتماعية في وقتها وعدم تأخيرها وبما يسبب الكثير من المشكلات للفقراء.
- جرد عدد أفراد الذين يستلمون راتب الحماية كل سنة ومعرفة هل يزيد على الإفراد الذين يستلمون راتب أم يقل عن سنوات السابقة أو القادمة.

## المصادر

ابن منظور، م.م. (١٩٨٣). *المعدي المخزومي: لسان العرب*. بيروت: دار صادر للطباعة.

أبو شوشة، ي. (١٩٩٤). *مشكلات معاصرة*. الأردن: دار العدوى للنشر.

البديري، ط. ع. (٢٠٠٨). *راتب شبكة الحماية الاجتماعية وانعكاس على واقع الأسرة العراقية دراسة ميدانية في مدينة الديوانية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القادسية، كلية الآداب.

الدعمي،ع. (٢٠١١). *مقدمة في علم الاجتماع*. لبنان: دار مكتبة البصائر.

الصالح، م. ب. (١٩٩٩). *الرعاية الاجتماعية في الإسلام وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية*. ط١. العراق: مكتبة الإسكندرية.

الطائي، ع .س. ع. (٢٠٠٨). واقع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق وإمكانيات تطويرها: نينوى انموذجا. *مجلة بحوث مستقبلي*، (٢٤)، ١٢٦.

العبادي، س. ع. ع. (٢٠٠٦). *الحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان*. [بحث قدم إلى مؤتمر شبكة الحماية الاجتماعية الواقع والأفاق]. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع بيت الحكمة.

اللجنة الوطنية للسياسات السكانية. (٢٠١٢). *تحليل الوضع السكاني في العراق*. العراق: دار الحرية للطباعة.

المهداوي، و. ج. (٢٠٠٦) . نظام الحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان في العراق. *مجلة الحكمة*، (٢٤)، ٧٥.

حسن، ع.ا. م. (١٩ ٢). *علم الاجتماع*. ط٢. القاهرة: مكتبة الغريب.

حمزة، ك. م. (٢٠٠٨). شبكة الحماية الاجتماعية في العراق مزايا ومعوقات. بيت الحكمة. *مجلة دراسات اقتصادية*، ١ (١٩)، ٢٤.

رشيد، أ.ع .ا. (٢٠٠٨). *الأمن الإنساني للأسرة العراقية في تطبيقات شبكة الحماية الاجتماعية*: دراسة ميدانية في مدينة بغداد (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد.

عبد العزيز، م. ع. (٢٠١٤). *احتياجات الأسر الفقيرة المهمشة بالمناطق العشوائية* (رسالة ماجستير غير

Al-Mahdawi, W. J. (2006). Social protection and human rights system in Iraq. *Al-Hikma Journal*, (24), 75.

Al-Saleh, M. B. (1999*). Social welfare in Islam and its applications in Saudi Arabia*. 1st Edition. Iraq: Alexandria Publishing House.

Al-Supporti, T. H. (2011). *Introduction to sociology*. Lebanon: Al-Ba'asyir Library.

Al-Taie, U. S. (2008). The reality of the social protection network in Iraq and its possibilities for its development: Nineveh Model. *Future Research Journal*, (24), 126.

Ammar, R. (2017). *Social protection programs in the light of international experience*s. Cairo: House of Egyptian Visions.

Awad, M. (2012). *Issues of Marginalization and Access to Economic and Social Rights (*Published Research). Cairo.

Gypsy, S. A. (2014). *Social Marginalization and a Relationship to Trends towards Death and a Sense of Immortality Symbolism in Teaching* (Un Unpublished Doctoral Thesis). University of Baghdad.

Hamza, K. M. (2008). Social protection network in Iraq: Advantages and obstacles. House of Wisdom. *Journal of Economic Studies,7*(19), 24.

Hassan, A. B. (1982) *Sociology*. 2nd Edition. Cairo: Al-Ghraib Library

Ibn Mansoor, M. M. (1983). *Al-Mu'adi Al-Makhzoumi*: Tongue of the Arabs.Berirut: Sader House for Printing.

Kazem, H. L. (2017). *Social protection system in Iraq: Stakeholder Analysis*. Jordan: Friedrich Ebert Foundation.

Mustafa, A. Y. (2016). *Sustainable human development*. Jordan: Amjad Publishing and Distribution House.

National Population Policy Committee. (2012). *Analysis of the population situation in Iraq*. Iraq: Al-Hurriyah House for Printing.

Rashid, A. E. (2008). *Human Security of the Iraqi Family in the Applications of the Social Protection Network*: A Field منشور). كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، مصر.

عبد اللطيف، ر ا. (٢٠١٤). *مقومات الحماية الاجتماعية بالوطن العربي*. [بحث مقدم في مؤتمر الحماية الاجتماعية]. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عمار، ر. (٢٠١٧). *برامج الحماية الاجتماعية في ضوء تجارب الدولية*. القاهرة: دار رؤى مصرية.

عوض، م. (٢٠١٢). *قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية* (بحث غير منشور) .القاهرة.

غجر، س.ا. (٢٠١٤). *التهميش الاجتماعي وعلاقة بالاتجاهات نحو الموت والإحساس بالخمود الرمز لدى التدريسي* (اطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة بغداد.

كاظم، ح. ل. (٢٠١٧). *نظام الحماية الاجتماعية في العراق: تحليل أصحاب المصلحة*. الأردن: مؤسسة فريدريش ايبرت.

مصطفى،ع. ي. (٢٠١٦). *التنمية البشرية المستدامة*. عمان: دار امجد للنشر والتوزيع.

## Translated References

Abdul Aziz, M. A. (2014). *The Needs of Poor Families in Informal Areas* (An Unpublished Master Thesis). Faculty of Social Service, Fayoum University.

Abdul Latif, R. A. (2014). *The Elements of Social Protection in the Arab World* [Research Presented at the Conference on Social Protection at the Arab University]. Nayef for Security Sciences.

Abu Shosha, Y. (1994). *Contemporary problems*. Jordan: Al-Adawi Publishing House.

Al-Abadi, S. A. (2006). *Social Protection and Human Rights [Research presented to the Conference of the Social Protection Network reality and horizons]*. Ministry of Labor and Social Affairs in cooperation with the House of Wisdom.

Al-Badiri, T. A. (2008*). Salary of the Social Protection Network and Reflection on the Reality* of *the Iraqi Family: A Field Study in the City of Diwaniyah* (An Unpublished Master Thesis). Al-Qadisiyah University, Faculty of Arts.

Study in Baghdad (An Unpublished Master Thesis). University of Baghdad.